

حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الإقليمية والدولية

من الانقلاب العسكري في عام ١٩٦٠

م. د. علي عبد الواحد حسون احمد الصائغ

جامعة القادسية / كلية التربية

ملخص البحث

يرى معظم المؤرخين والنقاد السياسيين المتخصصين بالشأن التركي إن مدة حكم الحزب الديمقراطي في تركيا للأعوام (١٩٥٠-١٩٦٠) والزخرة بالتطورات والأحداث السياسية على الصعيد الداخلي والخارجي، إنها تشكل انعطافة جديّة في السياسة الخارجية التركية، وبالرغم من أن الحزب الديمقراطي ولد من رحم حزب الشعب الجمهوري، إلا إن فترة حكمه هي التجربة الأولى له بعد سبعة وعشرين عاماً من حكم تركيا القائم على أساس الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)، وفي واقع الأمر إن الحزب الديمقراطي تبنى نفس الفكرة العقائدية لحزب الشعب إلا أنه يختلف عنه بتبنيه منهجاً سياسياً مختلفاً من ناحية التطبيق.

ما يهمننا هنا طبيعة السياسة الخارجية التي تبنتها تركيا في ظل حكومة (عدنان مندريس) مع الدول الإقليمية والمجاورة ومنها العراق، ففي ظل تلك الحكومة خرجت تركيا من عزلتها الدولية والإقليمية واتجهت نحو إقامة تحالفات انطلاقاً من شعور قادتها المستمر بالخطر الذي يهدد سيادة وأمن ووحدة الأراضي التركية، ومن هذه التحالفات هو حلف بغداد عام ١٩٥٥ الذي كان العراق احد مؤسسيه وعضواً فاعلاً فيه أيضاً، الذي انعكس إيجاباً على علاقات البلدين إذ مهد السبيل في حل المشاكل العالقة بينهما.

المختصرات

دار الكتب والوثائق - بغداد = د. ك.و.

المبحث الأول

تطور النظام السياسي الداخلي التركي بعد

عام ١٩٤٥

تتعرض في اغلب الأحيان التطورات السياسية والاقتصادية في بلد ما على طبيعة سياسته الخارجية على نحو عام، وعليه فان تفهم السياسة الخارجية يتطلب منا دراسة وتحليل السياسة الداخلية لذلك البلد^(١).

ونظراً للوضع السياسي الداخلي الجديد الذي تبناه النظام السياسي التركي بعد الحرب العالمية الثانية، والمتمثل بتوسيع القاعدة السياسية للعمل الحزبي وفسح المجال بتأسيس أحزاب سياسية أخرى

إلى جانب الحزب الحاكم حزب الشعب الجمهوري، وأهم هذه الأحزاب هو الحزب الديمقراطي^(٢).

وفي واقع الأمر هناك عدة أسباب قد دعت النخبة السياسية الحاكمة في تركيا بأن تسمح بتوسيع قاعدة العمل الحزبي، وهي أسباب داخلية تخص طبيعة النظام السياسي التركي، والتطورات التي شهدتها المجتمع التركي خلال عقدين ونصف من تاريخ تأسيس الدولة التركية عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٤٦م، تمثلت بالثمن الباهض التي دفعته تركيا جراء وقفها على الحياد خلال الحرب العالمية الثانية، لأنها اضطرت للاحتفاظ بجيش تعداده مليون مقاتل في الوقت الذي لم تؤدي المؤسسات التركية

الحاكم فضلاً عن مطالبيهم باعادة النظر في كل القوانين المنافية للتوجه الديمقراطي، وتوسيع الحريات الديمقراطية^(٨). ولكن المجلس الوطني الكبير لم يوافق على التقرير المذكور. وبسبب التطورات التي اعقبت هذه الاحداث، والمتمثلة بطرد الحزب لعدينان مندريس وفؤاد كوبرلو. واعقبها طرد رفيق كورلتان، اعلن جلال بايار استقالته كنائب في المجلس الوطني الكبير ثم استقال من الحزب^(٩).

ولغرض إضفاء طابع الليبرالية على طبيعية النظام السياسي التركي وافقت الحكومة التركية على تأسيس حزب (النهضة القومية) في الثامن عشر من تموز عام ١٩٤٥. وهو أول حزب معارض يشكل بصورة رسمية وعلنية في تركيا منذ تاسيسها عام ١٩٢٣. الا ان دوره كان شكلياً إذ لم يكن له دور في الصراع السياسي الذي شهدته البلاد آنذاك^(١٠). استمرت المعارضة السياسة التركية في مطالبيها باشاعة الليبرالية في الحياة السياسية على نحو جدي وفعال. ولم تستطع الحكومة التركية الصمود طويلاً أمام تلك المطالب فاستجابت في نهاية الأمر ووافقت على تأسيس الحزب الديمقراطي في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦ لاسيما ان مؤسسيه هم من داخل النخبة أساسية الحاكمة وبالتالي فانها حظيت بدعم الرئيس التركي عصمت اينونو الذي دعا إلى ضرورة ظهور أحزاب متعددة في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة بشرط عدم فسخ المجال امام القوى السياسية والفكرية المناوئة للمبادئ الاتاتورية لاقامة تنظيماتها السياسية الخاصة بها^(١١).

والحق ان الحزب الديمقراطي، لم يكن من حيث تركيبته الاجتماعية مختلفاً عن حزب الشعب الجمهوري فـ(٦٧%) من قادته الممثلين في المجلس الوطني الكبير في دورته الثامنة سنة ١٩٤٦ كانوا من الوجهاء والملاكين، أما نسبة المثقفين فلم تكن

دورها بشكل جيد، فضلاً عن ذلك فان مظاهر الحرب واضحة على المجتمع التركي لاسيما بعد تحول جهد الدولة من طابعة المدني إلى الطابع العسكري^(١٢).

لقد كان عبء الإجراءات الاقتصادية على الفئات المتوسطة والفقيرة أكثر مما كان على الفئات الغنية، وتمكنت بعض الفئات من استغلال الوضع الاقتصادي هذا لجمع ثروات طائلة فتركز رأس المال لدى أقلية رأسمالية، التي شكلت الطبقة البرجوازية في الريف والمدينة والتي بدأت تضغط باتجاه الدعوة الى المشاركة السياسية في الحكم وأخذت التساؤلات تزداد عن جدوى استمرار نظام الحزب الواحد في حكم البلاد^(١٤). فضلاً عن اتجاهات الرأي العام لعالمي كانت تسير نحو خلق مزيد من الانفتاح الديمقراطي، وترسيخ مبادئ الحرية، وتزعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاتجاه من الناحية العملية إذ ربطت الإعانات والمساعدات الاقتصادية والمالية التي تقدمها إلى الدول الأخرى وعلى نحو خاص تركيا القيام نظامها الاقتصادي والسياسي^(١٥).

أدت مجمل تلك التطورات التي حدثت في تركيا إلى ان يعلن الرئيس التركي "عصمت اينونو" في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٤٥، عن بداية مرحلة جديدة في تاريخ تركيا المعاصر إذ قال في رسالته إلى المجلس الوطني الكبير (Meclisi Buyuk Turkiye Milli)^(١٦).

انه "يرحب بظهور أحزاب معارضة"^(١٧) وتزامن ذلك مع تقديم عدد من النواب الترك المنتمين إلى حزب الشعب الجمهوري. في السابغ من حزيران تقريراً سمي بتقرير الاربعة وهم كل من : "جلال بايار، عدنان مندريس، فؤاد كوبرلو، رفيق كورلتان"^(١٧). انتقدوا فيه النظام الداخلي للحزب

الحكومية في معالجة الواقع الاقتصادي، في الدعوة إلى اجراء انتخابات جديدة، وقد ظهر اثر ذلك في انتخابات ايار عام ١٩٥٠ إذ تمكن الحزب الديمقراطي بزعامة جلال بايار من الفوز بانتخابات ١٤ ايار عام ١٩٥٠^(١٥). والتي أدت إلى وصول الحزب إلى سدة الحكم وبموجبها اصبح جلال بايار رئيساً للجمهورية وعدنان مندريس رئيساً للوزراء، ورفيق كورلتان رئيساً للمجلس الوطني الكبير، وتعهدت الحكومة باتتباع برنامج سياسي واقتصادي أكثر ليبرالية^(١٦).

لم يكن فوز الحزب الديمقراطي في الانتخابات وتسلمه الحكم انعطافة سياسية تقدمية في تاريخ تركيا المعاصر، وإنما كان مظهراً من مظاهر الرغبة في التجديد ولدته دكتاتورية الحزب الواحد التي استمرت أكثر من ربع قرن حسب قول احد تقارير المفوضية العراقية في أنقرة^(١٧).

على أية حال وجه الحزب الديمقراطي السياسة الداخلية في تركيا طيلة مرحلة الخمسينات، أما السياسة الخارجية فقد كان مميزاً فيها بالرغم من خضوعه للدستور التركي لعام ١٩٢٤^(١٨)، الذي يؤكد فيه قومية السياسة الخارجية إذ اتسمت فترة تولي الحزب الديمقراطي من الناحية الخارجية بالارتباط مع الغرب بسلسلة من الأحلاف منها الانضمام إلى حلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢، والانضمام إلى حلف البلقان عام ١٩٥٣، وأخيراً الانضمام إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥، فضلاً عن الاشتراك مع الولايات المتحدة الامريكية (١٥) دولة حليفة في الحرب الكورية عام ١٩٥٠، وعقد معاهدات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية^(١٩)، وتزامن هذا التوجه مع توجهات إيران نحو الاحلاف

تتجاوز الـ(٦%)، لذا كان من الطبيعي ان يستقبل الرأي العام التركي اعلان ولادة الحزب الديمقراطي بنوع من الفتور، والتردد لاعتقاد الناس ان الأمر لم يخرج عن الإطار الذي رسم له بهدف تطويق المعارضة السياسية واحتوائها^(١٢).

في واقع الأمر ان الحزب الديمقراطي لم يكن الوحيد على الساحة السياسية التركية آنذاك إذ تأسست عدة أحزاب الا انها كانت غير مؤثرة في الواقع السياسي التركي.

ونظر لادراك النخبة السياسية الحاكمة في تركيا لازدياد نفوذ الحزب الديمقراطي على المستوى الشعبي، عملت على تقديم انتخابات عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٦ بغية تفويت الفرصة على الحزب الديمقراطي، واحزاب المعارضة الأخرى للقيام بالدعاية الكافية، ونجحت الحكومة في ذلك المسعى إلى حد بعيد، إذ حافظ الحزب الحاكم على موقعه في السلطة بعد فوزه بالانتخابات^(١٣).

إلا ان هذه الحقبة التاريخية (١٩٤٦-١٩٥٠) تميزت بفشل الحكومات الاربعة التي شكلها حزب الشعب الجمهوري في حل المشاكل المزمنة التي تعاني منها تركيا ولاسيما المشكلة الاقتصادية، وارتفاع نسبة التضخم المالي، وأيضاً تنامي الظاهرة الدينية السياسية على نحو قوي في الساحة السياسية التركية^(١٤).

المبحث الثاني

الحزب الديمقراطي وتسلمه السلطة في تركيا

عام ١٩٥٠

استغلت أحزاب المعارضة التركية وعلى رأسها الحزب الديمقراطي الفشل المتوالي للبرامج

المبحث الثالث

الموقف الدولي والإقليمي من انقلاب عام ١٩٦٠

ضد حكومة الحزب الديمقراطي

بالرغم من التوافق في الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لحزب الشعب الجمهوري، والحزب الديمقراطي فان ديناميكية المنافسة السياسية الحزبية أدت إلى خلق تناقضات طغت على السطح بحيث أصبح من الصعب اخفائها^(٢٦)، فضلا عن إن الحزب الديمقراطي الحاكم فشل في حل المشاكل الاقتصادية التي واجهتها تركيا، وفوق هذا وذاك فقد وجد الجيش إن حكومة الحزب الديمقراطي قد انتهكت الحقوق الطبيعية للامة.. وعطلت إصلاحات اتاتورك لخدمة مصالح ذاتية، لذلك أكد قادة الجيش بان المبادئ الأتاتورية قد تعرضت للخطر وان لا بد من انقاذ البلاد^(٢٧).

وفي واقع الأمر إن الجيش يدار بحكم الدستور من قبل مجلس الأمن القومي التركي، وهذه القاعدة وضعها مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الدولة الحديثة في تركيا وحافظ عليها خلفاءه حتى الآن لا بإرادتهم الحرة ولكن بإرادة الجيش الذي رفض التنازل عن هذا الحق^(٢٨)، وفي واقع إن هذا الترتيب الذي وضعه اتاتورك يجعل المؤسسة العسكرية المشرفة على حماية النظام السياسي بشكله الجمهوري وطبيعته العلمانية، هو الذي ادى إلى استمرارية النظام حتى الوقت الحاضر بالرغم من التغييرات الكبيرة التي شهدتها الشرق الأوسط.

إلا ان بعض الباحثين يرى إن تركيا محكومة في واقع الأمر من قبل الجيش ولا تستطيع في ضوء تلك المعادلة الأحزاب السياسية التركية التمتع بديمقراطية حقيقية حتى وان حصلت على أغلبية الأصوات في الانتخابات^(٢٩).

أيضاً مما جعل تقاربهما طبيعياً. وقد اكتسبت العلاقات التركية الايرانية للفترة من عام (١٩٥٠-١٩٥٣) اهمية تاريخية استثنائية كونها زاخرة بالتطورات الداخلية التي تركت اثرا واضحا على السياسة الخارجية للبلدين.^(٢٠) ركز الحزب الديمقراطي بعد وصوله إلى الحكم في تركيا بمحاولة اعادة جسور العلاقات مع العالم الاسلامي الذي يضم الاقطار العربية بالاضافة إلى إيران و افغانستان وهو المحيط التي كانت تركزت فيه نشاطات وفعاليات الدولة العثمانية فيما سبق^(٢١).

اعلن جلال بايار خلال افتتاحه المجلس الوطني الكبير في الأول من كانون الأول عام ١٩٥٠ عن برنامج حكومته بما يخص السياسة الخارجية قائلاً "إن علاقتنا مع الجارة إيران تتميز بالصدقة وان اقتصادنا مع الايرانيين يزداد متانةً لتشابه السياسة الاقتصادية لبلدينا واننا نسعى إلى ان نتقوى علاقتنا في المجالات كافة، ولا تقتصر على مجال واحد فقط"^(٢٢).

وعبرت صحيفة (ظفر) الناطقة باسم الحزب الديمقراطي في الرابع من نيسان عام ١٩٥١ عن رغبة الحزب في تعزيز العلاقات التركية – الايرانية لأن من شأن ذلك (كما ترى الصحيفة المذكور) ان يحقق تضامنا بين دول الشرق الأوسط الذي يمكن أن يقف بوجه المد الشيوعي ويتصدى له^(٢٣). واستطردت قائلة "ان أي توثيق لعلاقات تركيا مع دول الشرق الأوسط سيجلب الفوائد السياسية والاقتصادية وغيرها لدول هذه المنطقة التي تواجه تحديات مشتركة"^(٢٤).

وفي العاشر من نيسان عام ١٩٥١ دعا (مجاهد طوبلاك) محرر صحيفة (ظفر) في مقال له إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، لأن تركيا تعد ذلك شانا خاصا بها^(٢٥).

خروتشوف إلى كورسيل، "سيكون حالماً تنتهج تركيا جادة الحياد مسروراً سروراً عميقاً لأنه سيؤدي إلى تطور العلاقات بين بلدينا الجارين"، وكان رد كورسيل "إن تركيا ستحافظ على التزاماتها الدولية وبالذات تلك التي تنطلق من حقيقة وجودها في حلفي الناتو والسنتو" (٣٤).

بالرغم من التطمينات التي بعثتها رسالة كورسيل إلى خروتشوف إلى حلفائها في حلف السنتو وخصوصاً إيران، إلا أنها لم تكن كافية لازالة مخاوف الشاه لاسيما وان الشيء نفسه حدث في العراق عام ١٩٥٨ وهو أيضاً عضو في الحلف المذكور والبلدين مجاورين لايران ولهما معها مسافات حدودية طويلة، والظروف الداخلية لكلاً من العراق وتركيا مشابهة للظروف الداخلية الايرانية، وعليه فان الشاه وضع في حساباته احتمال حدوث انقلاب عسكري في إيران لاسيما وان فكرة الانقلاب اخذت تتحدث بها الصحف الايرانية، و اشارت إلى وجود اتصالات سرية بين بعض الضباط الايرانيين ودبلوماسيين امريكان وبريطانيين (٣٥).

ورغبة من شاه إيران في التأكد من توجهات النظام الجديد في تركيا على صعيد السياسة الخارجية قطع زيارته التي كان يقوم بها إلى اوروبا عائداً إلى إيران مروراً بانقرة، إذ اجتمع بجمال كورسيل مع بقية قادة الانقلاب، وحصل على تعهد باستمرار تركيا على النهج الذي كانت تتبناه حكومة الحزب الديمقراطي فيما يخص التضامن والتعاون الاقليمي خصوصاً مع دول الجوار المنضوية في حلف السنتو فقال كورسيل "ان بلاده ستلتزم بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها الحكومة السابقة لاسيما مع جميع حلفائها فضلاً عن التزام تركيا بجميع تعهداتها في المعاهدة المركزية مع الدول المنضوية فيها" (٣٦).

على أية حال ونتيجة لأسباب أنفة الذكر تحرك الجيش في ٢٧ مايس ١٩٦٠، واحتل المؤسسات الحكومية، والإذاعة، ومقر رئاسة الجمهورية، ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي البارزين، واعتقال (جلال بايار) رئيس الجمهورية، و(عدنان مندريس) رئيس الحكومة، و(رفيق كورلتان) رئيس المجلس الوطني الكبير، وجميع الوزراء، وثلاثمائة نائب، وشملت الاعتقالات كبار التجار ورجال الأعمال ممن كانت لهم صلة بمندريس ووزرائه وبلغ عدد المعتقلين (٥٩٢) شخصاً (٣٠).

لم يدم الانقلاب سوى ساعات قليلة، فأنتهى بذلك عهد الحزب الديمقراطي، ونقل السلطة إلى العسكريين، فشكل الجيش لجنة عرفت باسم (لجنة الوحدة الوطنية) التي ضمنت الضباط الثمانية والثلاثين الذين نفذوا الانقلاب وكان خمسة منهم برتبة جنرال ابرزهم جمال كورسيل (٣١).

كان لهذا الحدث الداخلي اثره الكبير على السياسة الخارجية التركية، حيث رجعت تركيا إلى سياسة العزلة التي مارسها حتى عام ١٩٦٥ (٣٢).

أثار الانقلاب التركي اهتمام الحكومة الايرانية الشريك الاساس لتركيا في حلف السنتو، بعد غلق الحدود الايرانية التركية بصورة مؤقتة، إذ خشيت إيران من انتهاج حكومة الانقلاب سياسة خارجية جديدة ايجابية مع الاتحاد السوفيتي بوصفه نظاماً معادي لكليهما، وأيضاً خشية إيران من تتصل الحكومة التركية الجديدة من تعهداتها الإقليمية باعلان خروجها من حلف السنتو (٣٣).

إلا ان رد جمال كورسيل الجوابي على رسالة الرئيس السوفيتي (نيكتا خروتشوف) في ٨ تموز ١٩٦٠ ادى إلى طمئنة إيران من توجهات النظام الجديد، فقد جاء برسالة التهئة التي بعثها

أما موقف الاتحاد السوفيتي، فقد كان ينم عن التذمر والاستياء منذ صدور البيان الأول لقادة الانقلاب الذي أعلنوا فيه تمسكهم بمبادئ حلفي شمال الأطلسي والسنسو، وهو ما جاء في الرسالة التي بعثها (خروشوف) رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الى قادة تركيا الجدد في ٨ حزيران ١٩٦٠. (٤٦)

أما موقف الدول العربية، فقد استأثرت أحداث تركيا باهتمام الحكومات العربية والرأي العام العربي، فأعلنت الحكومة العراقية انها تعد الحركة العسكرية في تركيا حدثاً داخلياً يهم الاتراك انفسهم وتستتكر أي تدخل او ضغط خارجي يوجه الى تركيا. (٤٧) وقد عقد السفير التركي في بغداد مؤتمراً صحفياً أوضح فيه اسباب الانقلاب ودوافعه (٤٨) اما الحكومات العربية الاخرى، فقد التزمت الحذر ازاء الاحداث وعدته شأنها داخلياً. (٤٩)

الهوامش:

- (1) W.F. Weiker , The Turkish Revolution 1960-1961 , Washington , 1963 , P. 12.
- (2) دنكورات روستو، السياسة الخارجية للجمهورية التركية، في روي مكريديس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، ط٢، (بيروت : ١٩٦٦)، ص ٦٠٥.
- (3) محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ١٣٦-١٣٧.
- (4) د. عماد احمد الجواهري، "المبادئ الاتاتورية والعمل الحزبي في تركيا ١٩٢٣-١٩٦٠"،

وعلى أساس ما أثمرت عنها تلك الزيارة أمر شاه إيران وزير خارجيته بابلاغ السفير التركي في طهران اعتراف إيران بالحكومة التركية الجديدة وتمنى لها النجاح في قيادة تركيا نحو آفاق جديدة من التعاون بين البلدين (٣٧).

أما ردود فعل الولايات المتحدة الامريكية وعلى الرغم من تطور العلاقات بينها وبين تركيا خلال عقد الخمسينات، لكن الفتور اكتنف هذه العلاقة في نهاية عقد الخمسينات، على اثر زيارة عدنان مندريس للاتحاد السوفياتي. (٣٨) ووجدت الولايات المتحدة في تركيا خلال هذه المدة من حكم مندريس بان تركيا اصبحت حليفة ضعيفة جراء الاضطرابات التي عمت مدنها الرئيسية (٣٩) وقد جاء الموقف الرسمي الأمريكي على لسان الناطق الرسمي في وزارة الخارجية الأمريكية برفضه التعليق على الانقلاب (٤٠)، مذكراً ان قادة الانقلاب أعلنوا عزمهم على احترام التزامات تركيا الدولية. (٤١) في حين إن تركيا كانت قد وقعت اتفاقية مع الولايات المتحدة في ٥ آذار ١٩٥٩ تلزمها " بأنه في حالة تعرض تركيا لأي عدوان فان الولايات المتحدة ملزمة في الدفاع عن حكومة مندريس بما في ذلك حدوث الانقلاب " (٤٢) واعترفت الولايات المتحدة رسمياً بالحكومة الجديدة في ٣٠ أيار. (٤٣) وأبدت دول حلف شمال الأطلسي ارتياحها بعد استلام اللجنة الوطنية مهام ادارة البلاد، ولا سيما بعد تعيين سليم ساربر (Selim Sarber) وزيراً للخارجية في حكومة لجنة الوحدة الوطنية والذي كان يشغل منصب ممثل تركيا في حلف شمال الأطلسي. (٤٤)

وعدت بريطانيا الانقلاب مسألة داخلية تركية جاءت في اطار الصراع بين الحزبين (الديمقراطي والشعب الجمهوري) ومن ثم فليست له تأثيرات كبيرة في بريطانيا والدول الأوروبية (٤٥).

مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية البريطانية - العراقية - التركية وفي الرأي العام، (بغداد : ١٩٦٧)، ص ٢٥.

(6) Geoffrey Lewis , Modern turkey , (London : 1947) , P. 139.

(7) ولد جلال بايار في مدينة بورصة عام ١٨٨٣، وعين مدير فرع بنك البورصة عام ١٩٠٧، كما شغل سكرتير للجنة الاتحاد والترقي بعد انضمامه إليها، كما شارك الى جانب مصطفى كمال أثناء حرب الاستقلال وبعدها عين وزيراً للاقتصاد عام ١٩٢٢، وبعد معاهدة لوزان عين وزيراً للإنشاءات ثم وزيراً للاقتصاد عام ١٩٣٢، وأصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٣٧، واستمر في السلك السياسي حتى تأسيسه للحزب الديمقراطي مع أقرانه الاخرين عام ١٩٤٦. انظر :

Metin Tamakoc , The Warier Diplomats University of Utah Press , Salt Lake City , Texas 1976 , PP. 313-315.

أما عدنان مندريس فقد ولد في مدينة ايدن التي تقع غرب تركيا عام ١٨٩٩، وهو يعد احد كبار ملاكي الاراضي، التحق بكلية الحقوق في منطقة ازمير وتخرج منها بعدها انتخب نائب عن مدينة ايدن انظر :

Metin Tamakoc , O.P. Cit. P. 341-343.

أما فؤاد كوبرلو فقد ولد عام ١٨٩٠، وهو من اصل اللبناني، ويعد من مؤرخي تركيا المشهورين، كما انه وضع عدة مؤلفات ركز فيها على التاريخ العثماني، انتخب بعدها نائب عن مدينة قارص. انظر: مصطفى الزين، اتاتورك وخلفائه، (بيروت : ١٩٨٢)، ص ٢٦٥.

أما رفيق كورلتان فقد ولد في مدينة ديريفي عام ١٨٩١، أكمل دراسته في القانون أصبح من

مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد (٨-١٢)،

عام ١٩٨٠، ص ١٠٨

وفي واقع الأمر أرى ان من حكمه وحصافة النخبة السياسية (مصطفى كمال اتاتورك وزملائه) إنها اتخذت قرارا بتأخير فسح المجال أمام تأسيس أحزاب سياسية معارضة أو مشاركة في الحكم إلى جانب حزب الشعب، منذ بداية تأسيس الدولة التركية عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٤٦ والسبب واضح هو لإعطاء الفرصة الزمنية الكافية لبناء المؤسسات السياسية والدستورية والاقتصادية والقضائية، وتبلورها ووصولها إلى مرحلة النضوج والاستقرار الكامل بحيث تستطيع تلك المؤسسات استيعاب اللعبة السياسية الليبرالية التي يتطلبها نظام تعدد الأحزاب. لا كما حدث في بعض البلدان، إذ فسح المجال أمام تشكيل أحزاب كثيرة لا تحتملها الساحة السياسية فضلا عن إنها متناقضة فكريا على نحو صارخ منذ اول لحظة في تشكيل أول حكومة مؤقتة مما وضع تجاربها على محك الفشل.

انظر : عماد الجواهري، "النظام السياسي التركي" في ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، (الموصل : ١٩٨٨)، ص ٩٩.

(5) احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، (بغداد : ١٩٨٩)، ص ١٤.

(*) وهو البرلمان الذي تشكل في عهد مصطفى كمال اتاتورك في ١٩ آذار عام ١٩٢٠، وقد عقد اولى جلساته في انقرة في ٢٣ نيسان عام ١٩٢٠، وانتخب مصطفى كمال رئيساً له. للمزيد من المعلومات انظر : فاضل حسين،

- (16) رعد عبد الجليل، المصدر السابق، ص ٩٦-٩٧.
- (17) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٧٣٨، كتاب وزارة الخارجية العراقية رقم ٢٢٧ في ٢٤ مايس عام ١٩٥٠، وثيقة رقم ٤٠، صفحة رقم ٧٣.
- (18) وهو اول دستور للدولة التركية الحديثة، وضع في ٢٠ نيسان ١٩٢٤ وقد تألف من (١٠٥) مادة، وكان يشبه الى حد كبير دساتير القرن التاسع عشر الليبرالية، وهو قد عبر عن اراء وافكار النخبة التي تتبنى التحديث، واكد بأن السلطة للشعب ممثلة بالمجلس الوطني الكبير، وقد اعطى هذا = الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية وفي جميع الميادين. للمزيد من التفاصيل عن هذا الدستور راجع : قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية في تركيا ١٩٢٣-١٩٢٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ١٠٨-١١٥.
- (19) خليل مراد، تركيا والاحلاف العسكرية، ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، (الموصل : ١٩٨٥)، ص ٢١٣-٢١٥.
- (20) للمزيد من التفاصيل عن اوضاع ايران الداخلية للمدة من ١٩٥٠ وما بعدها يراجع فوزية صابر محمد، التطورات السياسية الداخلية في ايران ١٩٥١-١٩٦٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٣.
- (21) Kamal Karbet , o. p. cit.pa. 168, 1895.
- (22) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم ٣١١/٢٧٣٩، كتاب المفوضية العراقية في انقره رقم ٣٥ في ١١/٥/١٩٥٠، إلى وزارة
- القضاة والمحامين المرموقين ومن قيادي حزب الشعب الجمهوري، ثم بعد ذلك عضو في المجلس الوطني الكبير نائباً عن مدينة ابستيل. انظر : ايمان محي التميمي، التطورات الاقتصادية في تركيا في عهد الديمقراطيين، ايار ١٩٥٠ - ايار ١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة بغداد، عام ١٩٩٩، ص ١٣.
- (8) العبيدي، المصدر السابق، ص ٦٧-٦٨.
- (9) العبيدي، المصدر نفسه، ص ٦٧.
- (10) ابراهيم الداقوفي، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، (بغداد : ١٩٨٧). ص ٧٨.
- (11) Kamal Karpat, TurKeys Foreign Policy in Translation , 1950-1974 , (U.S.A : 1984) , PP. 30-31.
- (12) العبيدي، المصدر السابق، ص ٦٨.
- (13) الجواهري، النظام السياسي التركي، المصدر السابق، ص ١٠١.
- (14) رعد عبد الجليل، سياسة الحكم في تركيا ١٩٥٠-١٩٨٠، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بدون تاريخ، ص ٦.
- (15) شكلت اربع حكومات متوالية من قبل حزب الشعب الجمهوري استمرت من ٥ آب ١٩٤٦ حتى آيار ١٩٥٠ موعد اجراء الانتخابات العامة، وجميع هذه الحكومات فشلت فشلاً ذريعاً في حل مشكلة الازمة الاقتصادية مما انعكس على وضع المواطن المعاشي. للمزيد عن هذا الموضوع انظر : مصطفى الزين، اتاتورك وخلفاءه، (بيروت : ١٩٨٢)، ص ٢٦٦. العبيدي، المصدر السابق، ص ٧١-٩١.

سلمان داود الواسطي، وحمدى حميد الدوري،
(بغداد : ٢٠٠٠)، ص ١٠.

(30) للمزيد من التفاصيل عن انقلاب عام ١٩٦٠
في تركيا راجع :

W.F. Weiker , op. cit , PP. 33-45.

(31) ولد الجنرال جمال كورسل عام ١٨٩٥ في
ارضروم، وكان والد ضابطاً في الجيش،
لذلك يمكن القول انه تربى في جو
عسكري منذ صغره، وعندما نشبت
الحرب العالمية الاولى، حارب تحت قيادة
(جمال باشا) قائد الجيش الرابع، واسره
البريطانيون، انضم الى مصطفى كمال في
حرب التحرير الوطنية في الاناضول
الشرقية، كما شارك الى جانب عصمت
اينونو في معركة اينونو المشهورة ضد
اليونانيين توفي عام ١٩٦٦. محمد خليفة،
"الجيش والسياسة في بلاد اتاتورك"، مجلة
اليوم السابع، العدد ٢٨٩ في ٢٠ تشرين
ثاني ١٩٨٩، السنة (٦)، ص ٩.

(32) محمود علي الداود، العلاقات العربية -
التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة
المستقبل العربي، بيروت، كانون الاول
عام ١٩٨٢، العدد (٤٥)، ص ٦٤.

(33) روح الله رضائي، سياسة ايران الخارجية
١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين
فياض، وعبد المجيد حميد جودي،
(البصرة : ١٩٨٤)، ص ٣٤٢.

(34) فاروق توفيق ابراهيم، العلاقات التجارية
النفطية التركية الايرانية، ١٩٧٠-١٩٨٠، بحث
مقدم الى المؤتمر الاول لمركز الدراسات التركية
الاول، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٥.

(35) فوزية صابر، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

الخارجية العراقية، رقم الوثيقة ١٣١، رقم
الصفحة ٢٤٤.

(23) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم
٣١١/٢٧٣٩، كتاب المفوضية العراقية في انقره
رقم ٨٧٧ في ١٩٥١/٤/٥، إلى وزارة الخارجية
العراقية وثيقة رقم ١٠٨، صفحة رقم ١٩٦.

(24) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم
٣١١/٢٧٣٩، كتاب المفوضية العراقية في انقره
رقم ٨٧٧ في ١٩٥١/٤/٥، إلى وزارة الخارجية
العراقية، وثيقة رقم ١٠٩، صفحة رقم ١٩٧.

(25) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ملفه رقم
٣١١/٢٧٣٩، كتاب المفوضية العراقية في انقرة
رقم ٨٨٤ في ١٩٥١/٤/١٢، إلى وزارة
الخارجية العراقية، وثيقة رقم ١١٤ صفحة رقم
٢٠٢.

(26) ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة،
(الموصل : ١٩٨٨)، ص ١٦٧.

(27) James A. Bill and Carl Leiclen,
Tnemiddle East, Politics and power,
(Toronto: 1977) , p, 235.

(28) للمزيد من المعلومات عن دور الجيش التركي
في الحياة السياسية انظر : وصال نجيب عارف،
المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور
السياسي ١٩٦٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير
منشورة قدمت الى كلية العلوم السياسية، جامعة
بغداد، ١٩٨٨.

(29) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات
السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٦٣،
رسالة ماجستير الى معهد الدراسات الآسيوية
والأفريقية (الملغى) ١٩٨٩، ص ٦٣-٦٤،
وفيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة

(47) صحيفة الاخبار البغدادية، العدد ٥٤٢٧ في
١٩٨٠/٥/٨.

(48) صحيفة الاستقلال البغدادية، في
١٩٦٠/٥/٣١.

(49) صحيفة اتحاد الشعب البغدادية في
١٩٦٠/٥/٢٩. وصحيفة الاخبار البغدادية، في
٣١ أيار ١٩٦٠.

المصادر

أولاً : الوثائق غير المنشورة

مخطوطات دار الكتب والوثائق - بغداد.

ملفات البلاط الملكي

عنوانها

رقم الملفة

ت

١. المفوضية العراقية في انقرة ٢٧٣٨

٢. المفوضية العراقية في انقرة ٢٧٣٩

ثانياً : الرسائل والأطاريح

١. ايمان محي التيمي، التطورات الاقتصادية في
تركيا في عهد الديمقراطيين آيار ١٩٥٠
- آيار ١٩٦٠، رسالة ماجستير غير
منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، عام
١٩٩٩.

٢. جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات
السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-
١٩٦٣، رسالة ماجستير، معهد
الدراسات الافريقية والآسيوية، ١٩٨٩.

٣. رعد عبد الجليل، سياسة الحكم في تركيا
١٩٥٠-١٩٨٠، معهد الدراسات
الآسيوية والأفريقية، بدون تاريخ.

(36) روح الله رمضان، المصدر السابق،
ص ٣٤٢.

(37) صحيفة الاخبار البغدادية في ٣١ آيار عام
١٩٦٠.

(38) اراد مندريس من خلال زيارته هذه الحصول
على مساعدات اقتصادية وعسكرية اكبر. انظر:
ارشيف وزارة الخارجية، الجمهورية التركية،
دراسة عامة، اعداد السفارة العراقية في انقرة
١٩٧٨، ص ٨.

(39) C. L. SulzBer ger : Turkiye politik
Cilkhazi, 17 acustos 1977 (The New
Yourk Times) in Dis BasInDa TurkiYe
1977-1978, s 6.

(40) قدم سفير الولايات المتحدة في انقرة مذكرة الى
وزارة خارجية حلف الاطلسي طال فيها تركيا
باتخاذ الخطوات لتحسين اوضاع البلاد وهذا
على ما يبدو ان الولايات المتحدة كان لها علماً
بحدوث الانقلاب. للتفاصيل ينظر : احمد نوري
النعمي السياسة الخارجية التركية بعد الحرب
العالمية الثانية (بغداد، ١٩٧٥)، ص ١٤٧.

(41) و. ا. ع، انصتات في ٢٨/٥/١٩٦٠.

(42) احمد نوري النعمي : السياسة الخارجية، ص
١٤٨-١٤٩.

(43) صحيفة الاخبار البغدادية في ٣١ آيار ١٩٦٠.

(44) احمد نوري النعمي : السياسة الخارجية،
المصدر السابق، ص ١٥٠.

(45) و. ا. ع : الانصتات ٢٨/٥/١٩٦٠.

(46) انظر. رد جمال كورسيل في احمد نوري
النعمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي (عمان :
١٩٨١)، ص ٣٢٣. ولاننسى ان في هذه
الفترة الحرجة كانت الازمة الامنية قائمة بين
الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي
على اثر ازمة الصواريخ في كوبا عام ١٩٦٠.

٤. فوزية صابر محمد، التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٥١-١٩٦٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٣.
٥. قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية في تركيا ١٩٢٣-١٩٢٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥.
٦. محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.
٧. وصال نجيب عارف، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي ١٩٦٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
- ثالثاً الكتب العربية والمعرّبة
١. إبراهيم الداوق، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، (بغداد: ١٩٨٧).
٢. احمد نوري التميمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، (بغداد: ١٩٨٩).
٣. _____، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية (بغداد، ١٩٧٥).
٤. _____، تركيا وحلف شمال الاطلسي، (عمان: ١٩٨١).
٥. روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض، وعبد المجيد حميد جودي، (البصرة: ١٩٨٤).
٦. فاروق توفيق إبراهيم، العلاقات التجارية النفطية التركية الايرانية ١٩٧٠-١٩٨٠.
٧. فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية البريطانية - العراقية - التركية وفي الرأي العام، (بغداد: ١٩٦٧).
٨. فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي، وحمد حميد الدوري، (بغداد: ٢٠٠٠).
٩. مصطفى الزين، أتاتورك وخلفائه، (بيروت: ١٩٨٢).
- رابعاً : الكتب باللغة الانكليزية
1. Bill A James and Carl Leiden , The Middle East Politics and Power , Toronto , 1977.
 2. Karpat Kamal , Turkeys foreign Policy in Translation , 1950-1947 , U.S.A. , 1984.
 3. Lewis Geoffrey , Modern Turkey , London , 1947.
 4. Tamakoc Metin , The Warier Diplomats University of Utah Press , Salt lake city , Texas , 1976.
 5. Weiker. W.F. The Turkish Revolution 1960-1961 , Washington , 1963.

ABSTRACT

Having a look on the nature of Turkish-Iraqi relations in the reign of Adnan Mendrees government (1950 – 1960) , we can obviously see that the regional alliance which includes the two countries , has contributed with Iran and Pakistan to pave the way to solve all wedged problems between them which are water and common borders problems . So duality conventions had been held concerning water problem , then the relation has been organized among the beneficiaries countries from Tigris and Euphrates rivers besides development the commercial, economical and cultural relations between both countries , moreover ; contribution of Baghdad alliance 1955 which has been founded with Turkish efforts by extenuation the relation between Iraq and Iran.

خامساً : البحوث

١. خليل علي مراد، "تركيا والاحلاف العسكرية" في ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، (الموصل : ١٩٨٥).
٢. دنكورات روستو، السياسة الخارجية للجمهورية التركية في دوي مكريديس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، ط٢، (بيروت : ١٩٦٦).
٣. عماد احمد الجواهري، (النظام السياسي التركي) في ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، (الموصل : ١٩٨٨).
٤. فاروق توفيق إبراهيم، العلاقات التجارية النفطية التركية الايرانية ١٩٧٠-١٩٨٠، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لمركز الدراسات التركية الأول، جامعة الموصل، ١٩٨٩.
٥. محمد خليفة، الجيش والسياسة في بلاد اتاتورك، مجلة اليوم السابع، العدد ٢٨٩ في ٢٠ تشرين ثاني ١٩٨٩، السنة السادسة.
٦. محمد علي الداود، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، بيروت كانون الاول عام ١٩٨٢، العدد ٤٥.

سادساً : الصحف

١. صحيفة الأخبار البغدادية ٣١ آيار ١٩٦٠.
٢. صحيفة الأخبار البغدادية في ٨/٥/١٩٨٠.
٣. صحيفة الاستقلال البغدادية في ٣١/٥/١٩٦٠.
٤. صحيفة اتحاد الشعب البغدادية، في ٢٩/٥/١٩٦٠.